

أثر بعض خصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح - دراسة استكشافية -

د. شرون عز الدين

د. كيموش بلال

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة؛ الجزائر
ch.azizon@yahoo.fr

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة؛ الجزائر
kimouchebilal@gmail.com

Received: May 2018

Accepted: July 2018

Published: September 2018

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى تأثير حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة ملكية المؤسسة، والإدراج في السوق المالي على مستويات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية؛ وقد شملت 14 مؤسسة بين 2003 و 2015، وكان عدد المشاهدات 117 مشاهدة. وبالاعتماد على نموذج للانحدار الخطي المتعدد، أشارت نتائج الدراسة إلى أن إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية تتحدد بحجم المؤسسة وقطاع النشاط والإدراج في السوق المالي، حيث تبين وجود تأثير لهذه الخصائص على مستويات إدارة الأرباح، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لطبيعة الملكية على مستويات إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية، حجم المؤسسة، قطاع النشاط، ملكية المؤسسة.

Abstract: study included 14 companies over 2003 to 2015 (117 observations), depending on multiple leaner regression. The results show that earnings management in Algerian companies has determined by firm size, activity sector and the quotation in stock exchange. We find that these characteristics affect earnings management. However, we do not find any effect of firm property on earnings management.

Key words: Earnings management, Discretionary accruals, Firm size, Activity sector, Firm property.

مقدمة

يهدف العمل المحاسبي إلى إعداد وعرض القوائم المالية، من أجل تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات، التي تساعد في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بتخصيص مواردهم المالية، وتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق تطلعاتهم. لذا يتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات في إطار العمل المحاسبي، كما يتم اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، بما يتيح تحديد أداء المؤسسة ومركزها المالي؛ ورغم أن العمل المحاسبي تحكمه المبادئ والاتفاقيات المحددة في الإطار التصوري، كما أن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية يستند إلى المعايير أو القواعد المحاسبية، إلا أن المسيرين غالباً ما يعتمدون على المرونة التي تنطوي عليها الممارسة المحاسبية للتحكم في عملية إعداد وعرض القوائم المالية.

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات التي يقوم بها المسيرون، سواء عن قصد أو عن غير قصد، من أجل تكييف القوائم المالية، والإفصاح عن مستويات معينة من الأرباح؛ وتعتمد إدارة الأرباح على مجموعة من الأساليب والتقنيات، من خلال التحكم في بعض البنود والعمليات، من أجل تحقيق أهداف محددة أو استجابة لدوافع معينة؛ وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن إدارة الأرباح تتحدد بمجموعة من العوامل، تؤدي إلى اختلاف مستويات إدارة الأرباح بين المؤسسات، ومن بينها العوامل المتعلقة بخصائص المؤسسات، على غرار: الحجم، النشاط، الملكية، والإدراج في السوق المالي... إلخ.

أولاً: مشكلة الدراسة

أشارت دراسة "كيموش وبوسنة" عام 2016¹ إلى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، وانطلاقاً من تلك الدراسة تم صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي:

هل هناك تأثير لخصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم وضع أربع فرضيات، تصف الأثر المحتمل لبعض خصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح، كالتالي:

1. الفرضية (1): هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات الجزائرية ومستوى إدارة الأرباح.
2. الفرضية (2): هناك تأثير لقطاع النشاط على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية.
3. الفرضية (3): المؤسسات الخاصة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات العمومية.
4. الفرضية (4): المؤسسات الجزائرية المدرجة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات غير المدرجة.

ثالثاً: هدف وأهمية الدراسة: تهدف الدراسة لفحص مدى تأثير حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة ملكية المؤسسة، والإدراج في السوق المالي على مستوى إدارة الأرباح. وتنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه ممارسات إدارة الأرباح في تحديد شكل ومحتوى القوائم المالية، مما يتطلب فهم آليات هذه الممارسات، وعلاقتها بمختلف خصائص المؤسسات، بما يساهم في الحد منها، من أجل زيادة موثوقية القوائم المالية.

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح

عرف (Schipper) إدارة الأرباح بأنها "تدخل متعمد من طرف الإدارة في عملية إعداد المعلومات المالية للأطراف الخارجية بهدف تحقيق منافع ذاتية"²؛ وحسب (Degeorge et al.) فإن إدارة الأرباح تعبر عن "استخدام المرونة الإدارية للتأثير في النتيجة المعلنة"³؛ أما "اتحاد المصارف العربية" فعرف إدارة الأرباح بأنها "تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية الحصول على بعض المكاسب الخاصة"⁴؛ ويرى "عبد الفتاح" أنه في حالة توسيع ذلك لتشمل كذلك إدارة الأرباح الحقيقية التي تمارس من خلال تغيير قرارات التمويل بغرض تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض عناصرها⁵.

يستخدم (Stolowy et Breton) مصطلح "إدارة البيانات المحاسبية" للتعبير عن إدارة الأرباح، ويعرفانه بأنه "استغلال المرونة المتاحة للمسيرين فيما يخص الاختيار المحاسبي أو هيكله العمليات، بهدف تغيير مخاطر تحويل الثروة المرتبطة بالمؤسسة...، مما يؤثر سلباً على مصداقية نتيجة المؤسسة ومركزها المالي"⁶؛ وحسبهما فإن إدارة البيانات المحاسبية لا تعتبر خطأ محاسبياً لأنها تتم عن تخطيط مسبق، كما أنها لا تعتبر غشاً لأنها لا تتم من خلال خرق القوانين أو التنظيمات.

تتفق التعاريف السابقة في اعتبار إدارة الأرباح "تدخل من طرف المسيرين في عملية إعداد القوائم المالية"، غير أنها تختلف حول آليات هذا التدخل، فيما إذا كانت إدارية أو محاسبية أو الاثنين معاً؛ ورغم أن أغلب التعاريف تشير إلى الدوافع الانتهازية، إلا أنها تختلف حول أهداف إدارة الأرباح، كما تختلف حول اعتبار إدارة الأرباح سلوكاً عادياً أو سلوكاً سلبياً يجب الحد منه، وفي هذا الصدد لخص (Ronen and Yaari) مختلف التعاريف، وصنفها ضمن ثلاث مناطق كالاتي⁷:

1. المنطقة البيضاء: تعبر إدارة الأرباح عن استغلال خاصية المرونة المحاسبية لأغراض الاتصال المالي، من خلال إرسال إشارات المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية.

2. المنطقة الرمادية: تعبر عن استخدام المرونة المحاسبية بشكل انتهازى لتحقيق منافع معينة.

3. المنطقة السوداء: تعبر عن استخدام أساليب للتحويل تؤدي إلى تحريف كلي للتقارير المالية.

يمكن القول أن إدارة الأرباح تعبر عن القرارات المتخذة من طرف المسيرين، للتأثير في شكل ومحتوى القوائم المالية، والتحكم في مستوى النتائج المحاسبية، ويمكن أن ترتبط بعملية إعداد وعرض القوائم المالية (إدارة الأرباح المحاسبية)، أو بعمليات التشغيل والاستثمار والتمويل (إدارة الأرباح الحقيقية).

ثانياً: أساليب إدارة الأرباح

حسب "الأشقر"⁸ فإن أساليب إدارة الأرباح تشمل جانبين، يتناول الجانب الأول شكل المعلومات المحاسبية، أي ما يتعلق بتبويب وعرض القوائم المالية، والتحكم في مستوى تجميع الأرقام المحاسبية؛ أما الجانب الثاني وهو الأهم، فيتناول مضمون المعلومات المحاسبية ويضم ثلاث مستويات:

1. المستوى الأول: يشمل الأساليب التي تعتمد على القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للتلاعب بالإيرادات والمصروفات، من أجل إحداث التأثير المرغوب على نتيجة الدورة (إدارة الأرباح الحقيقية)؛ وحسب "أبو المكارم" فإن هذه

الأساليب ينتج عنها تأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية، مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية، الأمر الذي قد تتجنبه كثير من المؤسسات.

2. المستوى الثاني: ويعتمد على المرونة التي تنطوي عليها عملية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وذلك بطبيعة الحال في ظل التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً؛ ويعبر هذا المستوى عن إدارة الأرباح المحاسبية التي تركز على المستحقات، من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وتوزيعها على الفترات، أو الاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية.

حسب (Betty et al.) فإن الإدارة قد تنظر لبعض المعلومات بأنها غير مهمة نسبياً لذا لا تفصح عنها، كما قد تلجأ إلى تأجيل الاعتراف بالمصروفات، أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات. وحسب (Wayman) فإن المسيرين يقومون بإدارة الأرباح من خلال الاعتراف بعناصر استثنائية على أنها عناصر عادية في النتيجة، أو تخفيض مخصصات الدورة، أو عدم إدراج تكلفة اقتناء الأصول الثابتة وإدراج عقد إيجار وهمي تدفع مقابله مصاريف إيجار ثابتة لأصل مملوك⁹.

3. المستوى الثالث: وهي أساليب تعتمد على عمليات وهمية، أو تتم من خلال الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وحسب (Jackson) فإن ذلك يعتبر غشا فعلياً.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

أجريت الدراسات الأولى حول العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن أهمها دراسة (Smith) عام 1976¹⁰، التي وجدت أن المؤسسات التي يسيروها مدراء بخلاف الملاك أكثر ميلاً لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات التي يسيروها الملاك، ودراسة (Belkaoui and Picur) عام 1984¹¹، التي أثبتت اختلاف مستويات إدارة الأرباح بين المؤسسات وفقاً لأنشطتها؛ كما أثبتت دراسة (Hagerman and Zmijewski) عام 1981¹²، (Moses) عام 1987، و(Ashari et al.) عام 1994، أثر كل من حجم المؤسسة والربحية وقطاع النشاط وجنسية المؤسسة في إدارة الأرباح¹³.

في فرنسا، نجد دراسة (Jeanjean) عام 2001¹⁴، بهدف تحليل العوامل المحددة لإدارة الأرباح في المؤسسات المدرجة، بالاعتماد على نموذج (Jones)، وقد شملت عينة مكونة من 745 مؤسسة بين 1995 و1999؛ وحسب النتائج فإن افتراضات النظرية الإيجابية غير محققة، نظراً لاختلاف الطابع الاقتصادي والاجتماعي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن جانبه حاول (Mard) عام 2004¹⁵، التركيز على العلاقة بين إدارة الأرباح في المؤسسات الفرنسية المدرجة وبعض خصائصها، باستخدام 264 مؤسسة بين 1994 و1998، وبالاعتماد على نموذج (Jones)، وقد وجد أن إدارة الأرباح تتحدد بحجم المؤسسة وقطاع النشاط. أما (Aman et al.) عام 2006¹⁶، فقد وجدوا أن إدارة الأرباح في المؤسسات الماليزية المدرجة تتحدد بحجم المؤسسة وهيكل الملكية، وذلك بعد دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح ومجموعة من العوامل خلال الفترة بين 1995 و1999. اهتمت دراسة (Kammoun et Bouazizi) عام 2011¹⁷ بتحليل أثر هيكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، معبراً عنها بالمستحقات المحاسبية وقدرة الأرباح على تفسير العوائد السوقية، وقد شملت الدراسة 14 مؤسسة تونسية غير مالية بين

1999 و2006؛ ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود تأثير إيجابي للملكية الإدارة في رأس المال وتأثير سلبي للملكية المستثمرين المؤسساتيين في رأس المال على إدارة الأرباح، في حين لم يوجد أي تأثير لحجم المؤسسة على إدارة الأرباح.

بالنسبة للدراسات العربية، نجد دراسة "هويدي" عام 1994¹⁸، والتي اهتمت بالعوامل المحددة لتمهيد الدخل كأحد أشكال إدارة الأرباح، وقد أجريت على 41 مؤسسة مساهمة مدرجة في بورصة الكويت خلال مدة خمس سنوات إلى غاية 1995؛ وحسب النتائج فإن المؤسسات الكويتية المدروسة قامت بتمهيد الدخل، مع وجود تأثير مهم للربحية وهيكل الملكية، وتأثير ضعيف لحجم المؤسسة، وعدم وجود أي تأثير لقطاع النشاط على مستوى تمهيد الدخل، حيث تتميز المؤسسات الممهدة للدخل بأنها ذات ربحية عالية وصغيرة الحجم وتقل مساهمة الدولة في رأسمالها.

أما دراسة "الفثامي والخيال" عام 2010¹⁹، فكانت بهدف الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات المساهمة السعودية، واختبار مدى تأثير بعض العوامل على اتجاه هذه الممارسة، وقد تم إجراؤها على 78 مؤسسة مدرجة، باستخدام نموذج (Jones) المعدل لقياس إدارة الأرباح، وقد أشارت النتائج إلى ممارسة المؤسسات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم المؤسسة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها.

حاولت دراسة "حمدان" عام 2012²⁰ اختبار مدى جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان، واختبار تأثير بعض العوامل عليها، وتم قياس جودة الأرباح من خلال الاستمرارية (Persistence) والمستحقات الاختيارية؛ وقد شملت الدراسة 50 مؤسسة بين 2004 و2009، وحسب النتائج فإن الأرباح المحاسبية للمؤسسات المدروسة تتميز بجودة عالية، كما أثبتت النتائج وجود تأثير لحجم المؤسسة وعقود الدين وجودة التدقيق على جودة الأرباح المحاسبية.

من بين الدراسات الحديثة، نجد دراسة (Braam et al.) عام 2015²¹، والتي حاولت اختبار فيما إذا كانت المفاضلة بين استراتيجيات إدارة الأرباح الحقيقية، وتلك المرتكزة على المستحقات، تختلف بين المؤسسات التي لها والتي ليس لها ارتباطات سياسية؛ وبالاعتماد على 5493 مشاهدة لمؤسسات مدرجة في 30 بلدا بين 1997 و2001، أثبتت الدراسة أن المؤسسات التي لها ارتباطات سياسية أكثر ميلا لإدارة الأرباح الحقيقية بدلا من إدارة الأرباح المرتكزة على المستحقات.

اهتم (Nagar and Sen) عام 2016²² بدراسة مدى إدارة الأرباح بالاعتماد على الربح التشغيلي في المؤسسات الهندية المدرجة، وذلك انطلاقا من 14386 مشاهدة خلال الفترة بين 2006 و2011؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن مديري المؤسسات الهندية يركزون على الربح التشغيلي في إدارة الأرباح، من خلال تحويل وإعادة تصنيف المصاريف والإيرادات التشغيلية ضمن قائمة الدخل من أجل تضخيم الربح التشغيلي، مع وجود تأثير لبعض خصائص المؤسسة على ذلك ومن أهمها الوضع المالي.

المحور الثالث: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وتستند إلى الطريقة الإحصائية، فمن أجل الإجابة على الإشكالية، تم اختيار مجموعة من المؤسسات الجزائرية التي أمكن الحصول على قوائمها المالية، وجمع البيانات الضرورية لقياس المتغيرات، ثم اختبار الفرضيات بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة.

أولاً: نموذج الدراسة

يأخذ نموذج الدراسة شكل الانحدار الخطي المتعدد، يربط بين المتغير التابع وهو إدارة الأرباح، والمتغيرات المفسرة ممثلة في خصائص المؤسسات، وذلك من أجل قياس الأثر المشترك والأثر المنفرد لكل خاصية على إدارة الأرباح، وقياس قدرتها على تفسير اختلاف مستويات إدارة الأرباح بين المؤسسات.

$$EM_{it} = a_0 + a_1 SIZE_{it} + a_2 SEC_{it} + a_3 PRO_{it} + a_4 COT_{it} + a_5 NFS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

EM_{it} : مستوى إدارة الأرباح في المؤسسة (i) خلال الفترة (t). SEC_{it} : قطاع النشاط للمؤسسة (i).

$SIZE_{it}$: حجم المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t). PRO_{it} : طبيعة ملكية المؤسسة (i).

COT_{it} : الإدراج في السوق المالي من عدمه بالنسبة للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).

NFS_{it} : طبيعة القوائم المالية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).

a_0 : ثابت يعبر عن مستوى إدارة الأرباح عند عدم وجود اختلاف في الخصائص المفسرة بين المؤسسات.

a_1, a_2, a_3, a_4, a_5 : ثوابت تمثل معاملات انحدار النموذج، وتسمح باختيار طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص

المؤسسات، وقياس أثر هذه الخصائص على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات.

ε_{it} : متغير عشوائي يعبر عن البواقي المعيارية.

ثانياً: جمع البيانات

يتطلب تقدير نموذج الدراسة جمع البيانات الضرورية، لذا تم اختيار 14 مؤسسة جزائرية، وذلك على أساس إمكانية الحصول على قوائمها المالية؛ وبهدف الحصول على عدد كاف من المشاهدات، تم أخذ أطول فترة ممكنة بين 2003 و 2015، حيث بلغ عدد المشاهدات 117 مشاهدة.

الجدول (1): توزيع المؤسسات المدروسة خلال فترة الدراسة.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات	7	9	9	11	11	12	12	8	8	8	9	8	5

المصدر: الباحثين.

ثالثاً: قياس المتغير التابع (إدارة الأرباح)

تعتبر إدارة الأرباح المحاسبية الأكثر ممارسة من طرف المسيرين مقارنة بإدارة الأرباح الحقيقية، لسهولة وانخفاض تكلفتها، لأنها تتركز على المستحقات من خلال استغلال المرونة المحاسبية المتاحة؛ وفي هذا الصدد "تتضمن المستحقات المحاسبية كل البنود التي تسمح الانتقال من محاسبة الخزينة إلى محاسبة التعهد، وتعبر عن العمليات التي ينتج عنها تغيير مخطط النتائج المحاسبية عبر الزمن، حيث تسمح للمسيرين بتحويل النتائج بين مختلف الفترات المالية"²³. ويعتبر (Healy) أول من استخدم المستحقات المحاسبية كمؤشر لإدارة الأرباح عام 1985، وقد عرفها باعتبارها "مجموع التسويات المحاسبية على التدفقات النقدية، والمسموح بها

من طرف الهيئات مصدرة المعايير المحاسبية²⁴. وتميز الأدبيات بين المستحقات غير الاختيارية، التي تعتبر طبيعية بالنظر لمستوى أداء المؤسسة، استراتيجياتها واتفاقيات الصناعة؛ والمستحقات الاختيارية التي تنشأ نتيجة استغلال المسيرين للمرونة المحاسبية والهوامش المتاحة عند اتخاذ القرارات المحاسبية، وتعتبر حسب أغلب الدراسات أفضل مقياس لإدارة الأرباح.

من أجل قياس إدارة الأرباح اعتمدت هذه الدراسة على المستحقات الاختيارية، وقد تم تقديرها بالاعتماد على نموذج "جونز" المعدل من طرف (Dechow et al.) عام 1995²⁵، والذي يسمح بالحصول على نتائج أكثر موثوقية مقارنة بالنماذج الأخرى، ويعطى بالمعادلة الآتية:

$$TAC_{it}/A_{it-1} = \alpha_1(I/A_{it-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \alpha_3(PPE_{it}/A_{it-1}) + e_{it} \quad (2)$$

حيث:

TAC_{it} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
 A_{it-1} : إجمالي أصول المؤسسة (i) في بداية الفترة (t).
 ΔREV_{it} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و (t - 1).
 ΔREC_{it} : التغير في زبائن المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و (t - 1).
 PPE_{it} : إجمالي التثبيات العينية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
 e_{it} : الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية.
 $\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$: معاملات الانحدار.

1. حساب المستحقات الكلية (TAC_{it}): في البداية تم حساب المستحقات الكلية لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة بالاعتماد على المعادلة الآتية²⁶:

$$TAC_{it} = \Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it} \quad (3)$$

حيث:

ΔBFR : التغير في احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و (t - 1).
 PRC_{it} : النواتج غير النقدية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)، وتشمل الإنتاج المثبت، الأعباء المحولة، استرجاعات الاستغلال والاسترجاعات المالية.
 DOT_{it} : مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

2. تقدير معاملات نموذج "جونز" المعدل: بعد جمع البيانات الضرورية تم تقدير معاملات نموذج "جونز" الموضحة في المعادلة (2) وهي: α_1, α_2 و α_3 ؛ بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وباستخدام بيانات جميع المؤسسات خلال كامل فترة الدراسة (Pooled regression).

3. حساب المستحقات غير الاختيارية ($NDAC_{it}$): وذلك انطلاقاً من المعادلة (4) الموضحة في الأسفل، وبالاعتماد على معاملات نموذج "جونز" المقدرة (α_1, α_2 و α_3).

$$NDAC_{it}/A_{it-1} = \alpha_1(I/A_{it-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \alpha_3(PPE_{it}/A_{it-1}) \quad (4)$$

4. حساب المستحقات الاختيارية (DAC_{it}): وتمثل الفرق بين المستحقات الكلية المحسوبة من خلال المعادلة (3) والمستحقات غير الاختيارية المحسوبة من خلال المعادلة (4).
5. مؤشر شر إدارة الأرباح (EM_{it}): حسب (Herlin) فإن البيانات المالية تتميز بالتشتت، لذا من الخطأ اعتماد النماذج المالية على افتراض الطبيعية، وبالتالي ضرورة ربط البيانات المالية بمنحنى لوغاريتمي²⁷؛ وعليه تم قياس مستوى إدارة الأرباح باللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أي: $EM_{it} = LN(|DAC_{it}|)$ (5)

رابعاً: قياس المتغيرات المفسرة

1. حجم المؤسسة: انطلاقاً من الربيعيات الخاصة بإجمالي الأصول، تم وضع مقياس فتوي، حيث تم تقسيم المشاهدات إلى أربع فئات متساوية، تضم كل فئة ربع المشاهدات.

الجدول (2): كيفية قياس متغير حجم المؤسسة.

الربيعيات (دج)	الفئات	رمز الفئة بغرض التحليل
الربع الأول (Q_1)	$Q_1 \leq A_{it}$	1
الربع الثاني (Q_2)	$Q_2 \leq A_{it} < Q_1$	2
الربع الثالث (Q_3)	$Q_3 \leq A_{it} < Q_2$	3
	$Q_3 > A_{it}$	4

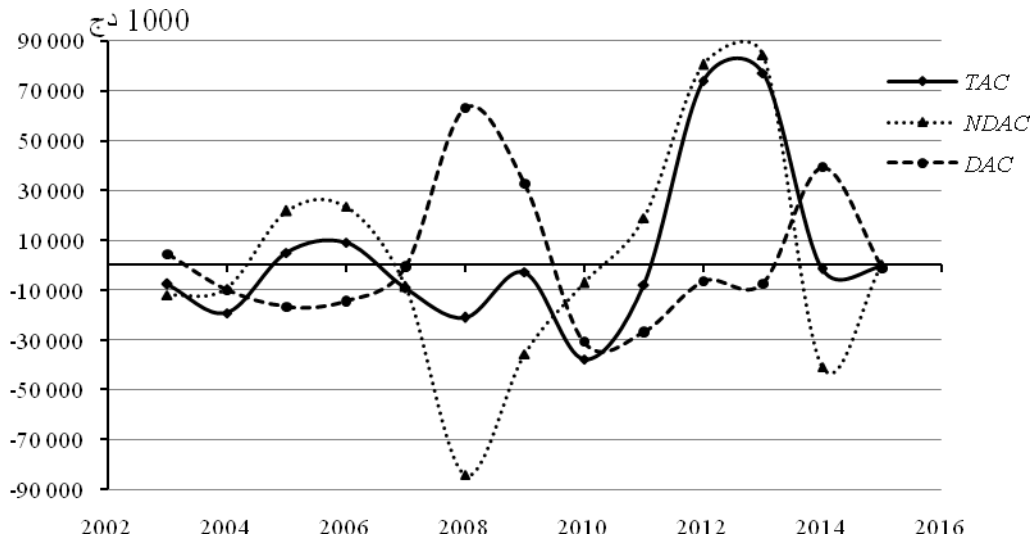
المصدر: الباحثين.

2. ملكية المؤسسة: هناك شكلين بارزين للملكية في المؤسسات الجزائرية، ينتج عنهما اختلاف كبير في نظام الحوكمة، وهما الملكية العمومية والملكية الخاصة؛ لذا فقد تم قياس متغير الملكية باعتباره متغيراً ثنائياً، يأخذ القيمة "0" بالنسبة للمؤسسات العمومية، والقيمة "1" بالنسبة للمؤسسات الخاصة.
3. قطاع النشاط: يتطلب الأمر الاعتماد على مقياس اسمي، حيث تم حصر المؤسسات المدروسة في خمس قطاعات أساسية تم ترقيمها من "1" إلى "5" [أنظر الجدول (4)].
4. الإدراج في السوق المالي: تم تعريف هذا المتغير باعتباره متغيراً ثنائياً، يأخذ القيمة "0" بالنسبة للمؤسسات غير المدرجة في بورصة الجزائر، والقيمة "1" بالنسبة للمؤسسات المدرجة.
5. طبيعة القوائم المالية: هناك اختلاف بين القوائم المالية للمؤسسات المدروسة، نظراً لوجود قوائم مالية مجمعة وأخرى منفصلة، لذا تم إضافة هذا المتغير كمتغير رقبائي، وتم تعريفه باعتباره متغيراً ثنائياً يأخذ القيمة "0" في حالة القوائم المالية المنفصلة، والقيمة "1" في حالة القوائم المالية المجمعة.

المحور الرابع: عرض ومناقشة النتائج

أولاً: الإحصاء الوصفي للبيانات: يوضح الشكل (1) تطور المستحقات المحاسبية المقدرة بالاعتماد على نموذج "جوزنر" المعدل، معبراً عنها بالمتوسط الحسابي خلال كل سنة من سنوات الدراسة لكل من: المستحقات الكلية (TAC)، المستحقات غير الاختيارية ($NDAC$) والمستحقات الاختيارية (DAC).

الشكل (1): تطور المستحقات المحاسبية للمؤسسات المدروسة.



المصدر: الباحثين.

بشكل عام يتضح من الشكل أن حركة المستحقات الاختيارية كانت معاكسة تماما لحركة المستحقات غير الاختيارية، هذه الأخيرة كانت حركتها مماثلة لحركة المستحقات الكلية، وباستثناء عامي 2008 و2014 فقد كان مستوى المستحقات غير الاختيارية أكبر من مستوى المستحقات الاختيارية، هذه الأخيرة كانت في الغالب سالبة، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب في المتوسط، من خلال التحكم في المستحقات الاختيارية وخفض المستحقات المحاسبية. يوضح الجدول (3) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع، والذي يعبر عن مستوى إدارة الأرباح فقط دون اتجاهها، لأنه مقاس بالقيمة المطلقة؛ ويتضح من الجدول أن تشتت البيانات ضعيف، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع 14,90 بانحراف معياري 2,60، كما نلاحظ وجود تقارب كبير بين المتوسط الحسابي (14,90) والوسيط (14,47)، مما يعني أن توزيع البيانات قريب من الطبيعية.

الجدول (3): المقاييس الوصفية للمتغير التابع (إدارة الأرباح).

	N	Mean	Median	Std. Deviation	Minimum	Maximum
EM	117	14,90	14,47	2,60	6,07	22,47

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يوضح الجدول (4) توزيع المشاهدات حسب قطاع النشاط، حيث تم تجميع المؤسسات في خمس قطاعات تم ترميزها من "1" إلى "5"، وقد تم تسجيل أعلى عدد من المشاهدات بالنسبة لقطاع الخدمات، الذي ضم أربع مؤسسات وهي: "الجوية الجزائرية"، "الأوراسي"، "سونلغاز" و"أليانس"؛ يليه قطاع المحروقات، الذي ضم أربع مؤسسات أيضا وهي: "سوناتراك"، ENTP، ENAFOR وHYPROC SC؛ أما باقي القطاعات فقد ضم كل واحد منها مؤسستين وهي على الترتيب: SPA DAHLI وETRHB، "سيفيتال" و"روية"، "صيدال" و"بيوفارم".

الجدول (4): توزيع المشاهدات حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	1: الخدمات	2: المحروقات	3: الأشغال العمومية	4: الصناعات الغذائية	5: صناعة الأدوية
المشاهدات	40	30	14	18	15

المصدر: الباحثين.

فيما يخص باقي المتغيرات، فقد تم توزيع المشاهدات توزيعاً ثنائياً، حيث تم تسجيل 70 مشاهدة للملكية العمومية، و47 مشاهدة للملكية الخاصة، بالنسبة لمتغير طبيعة الملكية؛ وبالنسبة لمتغير الإدراج في السوق المالي، فقد تم تسجيل 61 مشاهدة للمؤسسات المدرجة، مقابل 56 مشاهدة للمؤسسات غير المدرجة؛ أما بالنسبة لمتغير طبيعة القوائم المالية، فقد تم تسجيل 56 مشاهدة للقوائم المالية المنفصلة، و61 مشاهدة للقوائم المالية المجمعة.

الجدول (5): توزيع المشاهدات حسب الملكية، الإدراج في السوق المالي وطبيعة القوائم المالية.

طبيعة الملكية	المشاهدات	الإدراج في السوق المالي	المشاهدات	طبيعة القوائم المالية	المشاهدات
0: عمومية	70	0: غير مدرجة	61	0: منفصلة	56
1: خاصة	47	1: مدرجة	56	1: مجمعة	61

المصدر: الباحثين.

ثانياً: دراسة الارتباط

يلخص الجدول (6) قيمة معاملات الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول عدم وجود أي علاقة ارتباط خطي بين الإدراج في السوق المالي ومستوى إدارة الأرباح، لأن معامل الارتباط بينهما لم يكن معنوياً، كما يتضح وجود علاقتي ارتباط ضعيفتين بين مستوى إدارة الأرباح من جهة، وطبيعة القوائم المالية (0,224) وقطاع النشاط (0,247) من جهة أخرى، أين كان معاملي الارتباط معنويين عند مستوى 5% و1% على الترتيب.

الجدول (6): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	SIZE	SEC	PRO	COT	NFS
EM	,764**	-,247**	-,356**	-,150	,224*
SIZE	1	-,188*	-,418**	-,096	,326**
SEC		1	,355**	-,137	-,020
PRO			1	-,262**	-,471**
COT				1	,439**
N	117	117	117	117	117

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

بالنسبة لعلاقة الارتباط بين مستوى إدارة الأرباح وطبيعة الملكية، فقد كانت معنوية عند مستوى 1% ومتوسطة، حيث بلغت 0,356؛ في حين كانت علاقة الارتباط بين حجم المؤسسة ومستوى إدارة الأرباح قوية ومعنوية عند مستوى 1% وبلغت

0,764. في الأخير، وبالنسبة لعلاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فلم تسجل أي علاقة ارتباط قوية ومعنوية في الوقت نفسه، حيث كانت جميع علاقات الارتباط إما معنوية ومتوسطة أو ضعيفة، وإما غير معنوية تماماً.

ثالثاً: القيم الشاذة (المتطرفة)

تم الاعتماد في البداية على "تحليل البواقي المعيارية" (Casewise Diagnostics)، من خلال تحديد المشاهدات التي لديها بواقي معيارية تزيد عن ثلاث مرات المدى الربيعي في الاتجاهين السالب والموجب، حيث تم التخلي عن المشاهدات 27 لأن لها بواقي معيارية تقع خارج المجال $[-3, 3]$.

الجدول (7): المشاهدات التي تم التخلي عنها بعد تحليل البواقي المعيارية لبيانات الدراسة.

Casewise Diagnostics^a

Case Number	Std. Residual	EM	Predicted Value	Residual
27	-3,887	6,06684	12,5611068	-6,49426684

a. Dependent Variable: EM

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

كما تم تطبيق اختبار (Chi-square) على مسافات (Mahalanobis) المحسوبة، حيث يتم التخلي عن جميع المشاهدات التي لها مسافات أكبر من قيمة (Chi-square)؛ ويوضح الجدول (8) النتائج المحصل عليها، أين بلغت قيمة (Chi-square) 51,121، وكانت معنوية عند مستوى معنوية 1%، وقد كانت جميع مسافات (Mahalanobis) أقل من تلك القيمة، مما يعني عدم وجود أي مشاهدات شاذة.

الجدول (8): اختبار (Chi-square) لمسافات (Mahalanobis).

	Mahalanobis Distance
Chi-square	51,121 ^a
Df	26
Asymp. Sig.	,002

a. 27 cells (100,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 4,3.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

رابعاً: دراسة صلاحية نموذج الدراسة

يتطلب تقدير نموذج للانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى توفر أربع شروط وهي: طبيعية التوزيع الاحتمالي للبواقي، تجانس البواقي، الاستقلال الذاتي للبواقي، وعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

1. فيما يخص شرط الطبيعية، يتضح من الجدول (9) أن مستوى المعنوية لكل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) كانا أكبر من مستوى 5%، لذا نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل، الذي ينص على أن التوزيع الاحتمالي للبواقي الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شرط الطبيعية متوفر.

الجدول (9): اختبار طبيعية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Standardized Residual	,046	116	,200*	,993	116	,844

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

2. فيما يخص التجانس، تم تطبيق اختبار (Goldfield - Quandt)، الذي ينطلق من ترتيب البيانات تصاعديا وفق أحد المتغيرات، ثم تقسيمها إلى سلسلتين بعد إلغاء 20% من المشاهدات في المنتصف، حيث تشمل السلسلة الأولى 40% من المشاهدات الأولى، وتشمل السلسلة الثانية 40% من المشاهدات الأخيرة، ليتم بعدها تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على السلسلتين. وانطلاقا من نتائج تحليل التباين في الحالتين والموضحة في الجدول (10)، يمكن حساب قيمة (F)، والتي بلغت 1,22، وهي أقل من قيمة (F) الجدولية المحصل عليها من جدول (Fisher-Snedecor) عند درجات حرية 5 (عدد المتغيرات المفسرة) و 46 (عدد المشاهدات)، وعند مستوى معنوية 2,5% من الجهتين، والتي بلغت 2,86، وعيه يمكن الحكم على تجانس البواقي الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة، علما أن:

$$\text{قيمة } F = \text{مجموع مربعات البواقي (2)} \div \text{مجموع مربعات البواقي (1)} = 46,007 \div 56,187 = 1,22$$

الجدول (10): تحليل التباين بعد تقسيم البيانات إلى سلسلتين إحصائيتين.

ANOVA^b

السلسلة الأولى (46 مشاهدة الأولى)	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	7,112	5	1,422	1,237	,310 ^a
	Residual	46,007	40	1,150		
	Total	53,120	45			
السلسلة الثانية (47 مشاهدة الأخيرة)	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	72,362	5	14,472	10,561	,000 ^a
	Residual	56,187	41	1,370		
	Total	128,549	46			

a. Predictors: (Constant), NFS, COT, SEC, SIZE, PRO

b. Dependent Variable: EM

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

3. فيما يخص الاستقلال الذاتي للبواقي، وبالعودة إلى الجدول (12) نلاحظ أن قيمة (Durbin-Watson) المحسوبة بلغت 2,115، وهي قريبة من 2 وأقل من 2,353، علما أن:

$$2,353 = 4 - d_u = 4 - 1,647$$

d_u : هي القيمة الحرجة العليا المحصل عليها من جدول (Durbin-Watson)، عند عدد متغيرات مفسرة ($k' = 5$)، وعند عدد مشاهدات ($n = 100$)، وعند مستوى معنوية 1% من الجهتين.

انطلاقاً من هذه النتائج يتضح وجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة.

4. بالنسبة لشرط ازدواج الخطي، يبدو من الجدول (13) أن معاملات تضخم التباين (VIF) المتعلقة بجميع المتغيرات المفسرة كانت ضعيفة لم تتعدى 2، مما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة، وبالتالي فإن علاقات الارتباط المسجلة بين المتغيرات المفسرة لا يمكن أن تؤثر على علاقاتها بالمتغير التابع، لأنها إما غير قوية أو غير معنوية، وهو ما يمكن تأكيده من الجدول (6).

بعد التأكد من توفر الشروط الأربعة لتطبيق طريقة المربعات الصغرى بغرض تقدير نموذج الدراسة، يتضح صلاحية النموذج المحصل عليه لاختبار فرضيات الدراسة.

خامساً: اختبار فرضيات الدراسة

من الجدول (11) نلاحظ أن نموذج الدراسة كان معنوياً عند مستوى 1%، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (Fisher) أقل من 1%، وبلغت قيمة (F) 36,737، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية؛ وهو ما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف عن الصفر بشكل جوهري، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي ويختلف عن الصفر؛ وبناءً على نتائج تحليل التباين، يمكن القول أن واحدة على الأقل من خصائص المؤسسات المدروسة تؤثر في مستوى إدارة الأرباح، وتفسر جزءاً مهماً من التغيرات التي تحدث فيه خلال فترة الدراسة.

الجدول (11): تحليل التباين لنموذج الدراسة. ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	442,084	5	88,417	36,737	,000 ^a
Residual	264,746	110	2,407		
Total	706,831	115			

a. Predictors: (Constant), NFS, SEC, SIZE, COT, PRO

b. Dependent Variable: EM

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يمكن تأكيد نتائج تحليل التباين من خلال الجدول (12)، أين بلغ معامل التحديد لنموذج الدراسة 60,80%، أي أن خصائص المؤسسات المدروسة تفسر نسبة معتبرة قدرها 60,80% من التغيرات التي مست مستوى إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، أما باقي التغيرات فترجع للعوامل الأخرى بخلاف الخصائص المدروسة ومن بينها الأخطاء العشوائية.

الجدول (12): ملخص نموذج الدراسة. Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
	,791 ^a	,625	,608	1,55138067	2,115

a. Predictors: (Constant), NFS, SEC, SIZE, COT, PRO

b. Dependent Variable: EM

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (13) نتائج تقدير معاملات الانحدار لنموذج الدراسة، والمتعلقة بكل متغير مفسر، ومن الجدول نلاحظ أن معامل الانحدار المتعلق بطبيعة الملكية، ومعامل الانحدار المتعلق بطبيعة القوائم المالية، لم يكونا معنويين، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (Student) أكبر من 5%، وهو ما يدل على أن طبيعة ملكية المؤسسات (خاصة أو عمومية) وطبيعة القوائم المالية (منفصلة أو مجمعة) لا تؤثر في مستوى إدارة الأرباح، وعليه يمكن القول بعدم وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين المؤسسات الخاصة والعمومية، وبين القوائم المالية المجمعة والمنفصلة للمؤسسات. ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود اختلاف بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يخص المرجعية المحاسبية، حيث تعتمد جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة أو عمومية كانت على النظام المحاسبي المالي عند إعداد قوائمها المالية، مما يوفر نفس الفرص لمسيرى المؤسسات بغرض إدارة الأرباح؛ وتسمح هذه النتائج بنفي صحة الفرضية (3)، فالمؤسسات الخاصة لا تعتبر أكثر ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات العمومية، نظرا لعدم وجود اختلاف بين المؤسسات الخاصة والعمومية فيما يخص مستوى إدارة الأرباح.

نلاحظ من الجدول أيضا أن معامل الانحدار المتعلق بالحجم كان معنويا عند مستوى 1%، وبلغت قيمته 1,516، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (Student) أقل من 1%، لذا يمكن القول أن حجم المؤسسات الجزائرية يؤثر في مستوى إدارة الأرباح، أي هناك اختلاف في مستوى إدارة الأرباح وفقا لحجم المؤسسات، وبما أن معامل الانحدار كان موجبا، فإن مستوى إدارة الأرباح يزيد كلما زاد حجم المؤسسات، مما يعني أن المؤسسات الكبيرة هي الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية (1)، أي هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات الجزائرية وإدارة الأرباح. وتتفق هذه النتائج مع نظرية التكاليف السياسية، حيث تعتبر المؤسسات كبيرة الحجم أكثر استهدافا من طرف السلطات، لذا يعمل المديرون على التحكم في مستوى الأرباح بما يتوافق مع الأوضاع السائدة، وتجنب أي إجراءات تشريعية أو تنظيمية تؤثر سلبا على قيمة المؤسسة، ويمكن أن يكون ذلك بهدف تخفيف الأعباء الضريبية، أو الاستفادة من الامتيازات والإعانات... إلخ.

الجدول (13): معاملات انحدار نموذج الدراسة. ^a Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	12,080	,598		20,215	,000		
SIZE	1,516	,156	,682	9,752	,000	,696	1,437
SEC	-,264	,112	-,152	-2,348	,021	,818	1,222
PRO	-,291	,377	-,058	-,773	,441	,605	1,652
COT	-,638	,342	-,129	-1,864	,065	,710	1,409
NFS	,304	,377	,062	,806	,422	,584	1,713

a. Dependent Variable: EM

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

بلغ معامل الانحدار المتعلق بقطاع النشاط -0,264، وكان معنويا عند مستوى 5%، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (Student) أكبر من 1% وأقل من 5%، ما يثبت وجود تأثير لقطاع النشاط على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات

الجزائرية، أي أن مستوى إدارة الأرباح يختلف بين المؤسسات في مختلف القطاعات، مما يؤكد صحة الفرضية (2). ويمكن تفسير ذلك بوجود بعض الاختلافات بين القطاعات فيما يخص القواعد المحاسبية المطبقة، نظرا لاختلاف العمليات الاقتصادية بينها، وكل تلك الاختلافات تؤدي إلى اختلاف الهوامش المحاسبية المتاحة للمسيرين في مختلف القطاعات؛ وتتفق هذه النتيجة مع نماذج قياس إدارة الأرباح، التي تأخذ قطاع النشاط بعين الاعتبار عند تقدير المستحقات المحاسبية.

أما معامل الانحدار المتعلق بالإدراج في السوق المالي فبلغ -0,638، وكان معنويا عند مستوى 10%، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (Student) أكبر من 5% وأقل من 10%، مما يعني أن الإدراج في السوق المالي يؤثر في مستوى إدارة الأرباح، وهناك اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين المؤسسات المدرجة والمؤسسات غير المدرجة في بورصة الجزائر، وتشير إشارة معامل الانحدار إلى وجود تأثير سالب للإدراج في السوق المالي على مستوى إدارة الأرباح، أي أن المؤسسات غير المدرجة في بورصة الجزائر هي الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات المدرجة. وتسمح هذه النتيجة بنفي صحة الفرضية (4)، فنقيضها هو الأصح، أي أن المؤسسات الجزائرية المدرجة أقل ممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات غير المدرجة، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود آليات للرقابة الخارجية أكثر فعالية في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر مقارنة بالمؤسسات غير المدرجة، وخاصة الرقابة من طرف هيئة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، كما أن المؤسسات المدرجة ملزمة بنشر قوائمها المالية للجمهور، مما يفرض عليها الالتزام بحد أدنى من الشفافية وعدالة الإفصاح، وضمان مستوى معين من جود المعلومات المالية.

خلاصة الدراسة

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات الموجودة في جميع المؤسسات مهما كانت، بسبب وجود هامش من المرونة المحاسبية، يتيح للمسيرين المفاضلة بين البدائل المحاسبية، وإصدار التقديرات والأحكام الشخصية، عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وذلك في إطار العمل المحاسبي، الذي يهدف إلى إعداد وعرض القوائم المالية؛ إضافة إلى المرونة التشغيلية، التي تتيح للمسيرين التحكم في قرارات الاستغلال والاستثمار والتمويل. وإلى جانب ذلك، هناك العديد من العوامل التي تدفع المسيرين إلى تبني سياسات لإدارة الأرباح، سواء تعلق الأمر بالدوافع التعاقدية أو التنظيمية أو دوافع الاتصال والإشارة.

رغم أن إدارة الأرباح تعتبر ممارسة شائعة في المؤسسات، إلا أن مستويات إدارة الأرباح تختلف بين المؤسسات، حيث تتحدد بمجموعة من العوامل؛ ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف فحص مدى تأثير بعض خصائص المؤسسات الجزائرية على مستوى إدارة الأرباح، وتمثل هذه الخصائص في: حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة ملكية المؤسسة، والإدراج في السوق المالي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم دراسة العلاقة بين الخصائص السابقة، ومستوى إدارة الأرباح معبرا عنها بالمستحقات الاختيارية، وذلك من خلال نموذج للانحدار الخطي المتعدد؛ وقد شملت الدراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية، ضمت 14 مؤسسة خلال 13 سنة (بين 2003 و2015)، ليكون عدد المشاهدات الكلية هو 117 مشاهدة خلال فترة الدراسة.

حسب نتائج الدراسة فإن إدارة الأرباح تتحدد بحجم المؤسسة وقطاع النشاط والإدراج في السوق المالي، حيث تبين وجود تأثير لهذه الخصائص على مستويات إدارة الأرباح في المؤسسات، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لطبيعة الملكية على مستويات إدارة الأرباح، أي عدم وجود اختلاف بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة فيما يخص مستويات إدارة الأرباح.

وتؤكد هذه الدراسة نتائج عدة دراسات، على غرار دراسة (Smith) عام 1976، دراسة (Hagerman and Zmijewski) عام 1981، دراسة (Belkaoui and Picur) عام 1984، دراسة (Moses) عام 1987، دراسة (Ashari et al.) عام 1994، دراسة "هويدي" عام 1994، دراسة (Aman et al.) عام 2006، ودراسة (Kammoun et Bouazizi) عام 2011، والتي أثبت جميعها تأثير كل من حجم المؤسسة وطبيعة الملكية وقطاع النشاط على مستوى إدارة الأرباح. وتختلف مع دراسة (Jeanjean) عام 2001، التي وجدت أن افتراضات النظرية الإيجابية غير محققة في فرنسا، ودراسة "هويدي" عام 1994، والتي وجدت أن قطاع النشاط لا يؤثر في مستوى تمهيد الدخل في المؤسسات الكويتية؛ كما تختلف مع دراسة "الفثامي والخيال" عام 2010، والتي أثبتت عدم وجود أي تأثير لحجم المؤسسة وقطاع النشاط على مستوى ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات السعودية.

الهوامش:

¹ كيموش، بلال وبوسنة، حمزة (2016)، إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية (دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر)، *دراسات العلوم الإدارية*، 43 (01)، ص ص. 495-509.

² Schipper, K. (1989), Commentary on Earnings management, *Accounting horizons*, 03 (04), p. 93.

³ Degeorge, F., Patel, J. and Zeckhauser, R. (1999), Earnings management to exceed thresholds, *Journal of Business*, 72 (01), p. 02.

⁴ الأشقر، هاني محمد (2010)، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص. 22.

⁵ أنظر: إبراهيم، محمد معتصم والنقيب، إسماعيل محمد (2015)، بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخراطوم بحري)، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة السودان للعلوم، 16 (01)، ص. 141.

⁶ Stolowy, H. et Breton, G. (2003), La gestion des données comptables : une revue de littérature, *Comptabilité, Contrôle et Audit*, 09 (01), p. 130.

⁷ كانة، محمد موري (2014)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية، ص ص. 31-32.

⁸ الأشقر، هاني محمد (2010). نفس المرجع السابق، ص ص. 27-28.

⁹ السراطوي، عبد المطلب وآخرون (2013)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية"، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، 27 (04)، ص ص. 826-827.

¹⁰ Smith, E.D. (1976), Effects of separation of ownership from control on accounting policy decision, *The Accounting Review*, (October 1976), pp. 707-723.

¹¹ Belkaoui, A. and Picur, R. O. (1984), The smoothing of income numbers: some empirical evidence on systematic differences between core and periphery industrial sectors, *Journal of Business Finance & Accounting*, 11 (04), pp. 527-545.

¹² Zmijewski, M. E. and Hagerman, R. L. (1981), An income strategy approach to the positive theory of accounting standard setting/choice, *Journal of Accounting and Economics*, 03, pp. 129-149.

¹³ هويدي، علي محمد (1998)، محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، *الإدارة العامة*، 38 (02)، ص. 380.

¹⁴ Jeanjean, T. (2001), Contribution à l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées, *22^e congrès de l'AFC*, France.

- ¹⁵ Mard, Y. (2004), Gestion des résultats comptables: l'influence de la politique financière, de la performance et du contrôle, **25^e congrès de l'AFC - Normes et Mondialisation**, France.
- ¹⁶ Aman, A., Takiah, M. I., Pourjalali, H. and Teruya, J. (2006), Earnings management in Malaysia: a study on effects of accounting choices, **Malaysian Accounting Review**, 05 (01), pp. 185-209.
- ¹⁷ Kammoun, A. et Bouazizi, S. (2011), Structure de propriété, accruals discrétionnaires et pouvoir informationnel du bénéfice : Etude sur des entreprises tunisiennes, **La Revue Comptable et Financière**, 06, pp. 57-78.
- ¹⁸ هويدي، علي محمد (1998)، نفس المرجع السابق، ص ص. 373-413.
- ¹⁹ الفثامي، فواز سفير والخيال، توفيق عبد المحسن (2010)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية**، 47 (01)، ص ص. 240-309.
- ²⁰ حمدان، علام محمد موسى (2012)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، 20 (01)، ص ص. 265-301.
- ²¹ Braam, G., Nandy, M., Weitzel, U. and Lodh, S. (2015), Accrual-based and real earnings management and political connections, **The International Journal of Accounting**, 50, pp. 111-141.
- ²² Nagar, N. and Sen, K. (2016), Earnings management in India: Managers' fixation on operating profits, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 26, pp. 1-12.
- ²³ Chalayer, S. (1995), La manipulation des variables comptables à des fins de lissage de résultats, **Actes du XVIème Congrès de l'AFC : Modèles d'organisation et modèles comptables**, France, p. 04.
- ²⁴ Healy, P. (1985), Evidence on the effect of bonus schemes on accounting decisions, **Journal of accounting and economics**, 07, p. 89.
- ²⁵ Dechow, P., Sloan, R. and Sweeney, A. (1995), Detecting earnings management, **The Accounting Review**, 70 (02), pp. 193-225.
- ²⁶ أنظر: كيموش، بلال (2014)، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، 14، ص ص. 41-54.
- ²⁷ Herlin, P. (2010), **Finance : le nouveau paradigme**, Groupe Eyrolles, Paris, pp. 73-121.